قائمة الرافدين برئاسة النائب يونادم كنا تشارك في انتخابات

الضياء
بهرا

مبروك للعراقيين براءة جيفارا زيا

بقلم: ثامر

قبل عامين أو أقل بقليل، صدرت مذكرّة إلقاء القبض من هيئة محكمة نزاهة نينوى بحق أعضاء ومسؤولين في مجلس المحافظة على خلفية تهم الفساد، شملت المذكرة القضائية السيد جيفارا زيا أيضا وهو عضو في مجلس محافظة نينوى عن الحركة الديمقراطية الاشورية، لم يكن في حينها أي إعتراض مادام القرار صادرا عن جهة قضائية، و السيد جيفارا إمتثل من جانبه للقرار مؤمنا بوجوب مواجهة القضاء، و كما بان لنا في النهاية، فإن موقفه كان نابعا عن ثقته العالية بنفسه و ببراءته وهو السبب الذي منعه من التهرب او الهروب من مواجهة الحقيقة بعكس المتهمين الأخرين، ورغم علم الجميع ببراءته مسبقا، لكن الكثيرين أبدوا مخاوفهم من أنه سيكون فريسة وديعة للذين يسعون الى تسييسها، مع ذلك لم يغادر جيفارا أرضه ومكانه الذي أختير له وأصرّ على مواجهة الحقيقة وإعلانها أمام العراقيين كما تم له أخيرا، بينما المتهمون الآخرون هربوا الى حيث لاندري نحن بل أسيادهم يدرون.

في حينها كان أسفنا أكثر على البعض الذين شرعت أبواقهم تبعث بنشاز أصواتها التي إعتدناها في مناسبة ومن دونها، وأودع جيفارا زيا في السجن تحت ذمة التحقيق أكثر من عام ونصف محروما من نور الشمس و من متعة حرية العيش في كنف أهله ومحبيه ومن ممارسة نشاطاته الوطنية والقومية، إلى أن ثبتت علنيا وأمام الملأ براءته من كل ما نسب إليه من تهم و التي جاءت بمثابة صفعة قوية على أوجه وافواه كل الذين تطاولوا وارادوا النيل من شخصه ونظافة إنتمائه لوطنه وأبناء شعبه.

إليك يا إبننا وأخينا وصديقنا العزيز جيفارا وإلى أهلك ورفاقك وكافة العراقيين الذين أحبوك، نزف لكم أحر التهاني وأطيب التبريكات مع باقة ورد عطرة وأنتم تغادرون بيت العدالة مرفوعي الهامة لتثبتوا أنكم إسم على مسمى و نموذج راقٍ للعراقي الصميم حين ضربتم للآخرين مثالا فيّ الصبر و الشهامة والإلتزام بقوانين الدولة.

كما نذكر الجهات المعنية، بأنكم الآن يا جيفارا تمتلكون قانونيا كامل الحق في المطالبة بعدم غلق ملفكم إلا بعد تقدير كافة خسائركم الناجمة عن هذا الإعتقال الظالم من أجل إستصدار وتثبيت قرار حكم لاحق يضمن تعويضكم المالي والمعنوي المجزي بحقكم ثم محاسبة من كان وراء تلفيق وإلصاق هذه التهمة الجائرة ضدكم بعد ثبوت بطلانها قضائيا. ولنا في المناسبة هذه همسة خافتة نهمسها بآذان الإخوة الذين تسرّعوا في فضح أنفسهم وعلقوا على هذه التهمة الباطلة آمالهم الكيدية، لنقول لهم يا إخوان لايصح إلا الصحيح، و حجب الحقيقة ليس بالأمر السهل، كما نتمنى ان تبقى أبواب العدالة مفتوحة لكل من سولت له نفسه التلاعب بمقدرات الشعب وهدر أمواله وليس للناس الأبرياء والشرفاء.

مع اقتراب موعد اجراها

القلق من الاجراءات المتخذة للحد من عمليات التزوير في الانتخابات

بهرا- حيدر حمادة

لم يتبق سوى اسبوع وعدة ايام على إجراء انتخابات مجالس المحافظات، ومع اقتراب موعدها المقرر في الحادي والثلاثين من هذا الشهر برزت مخاوف الكتل السياسية من حدوث خروقات وعمليات تزوير في هذه الانتخابات. بعض السياسيين طالب المفوضية بتفعيل الاجراءات وبعضهم عد ان امر التزوير امر واقع فيما اشار اخرون الى ان الخروقات بدات مع بدء الحملة الدعائية للانتخابات. ودعا عضو مجلس النواب عن الحزب الشيوعي العراقي مفيد الجزائري مفوضية الانتخابات الى تفعيل إجراءاتها للحد من الخروقات الانتخابية.

وقال: تأمل في ان تكون الإجراءات التي وضعتها مفوضية الانتخابات كافية للحد من حدوث خروقات انتخابية للانتخابات المقبلة، لكن المسألة ليس في وضع الإجراءات وإنما في تطبيقها وتفعيلها'. واضاف: 'ان المتابعة الدقيقة للخروقات التي تحدث والوقوف بحزم لمواجهتها وقطع دابرها هذا ما يجب تفعيله وخلافا لذلك فان ظاهرة الخروقات والتزوير ستتكرر في كل انتخابات. 'واشار الجزائري الى:'ان مفوضية الانتخابات تبذل جهودا مستمرة ونامل ان تبقى عينها مفتوحة وتعاقب كل من يرتكب مخالفة علنا لكي يعتبر الاخرون'.

وكانت الإدارة الانتخابية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات اكدت انها بصدد فرض غرامات على عدد آخر من الكيانات التي لم تمتثل للإنذارات الخاصة برفع التجاوزات'.

مبينة: 'ان الايام المقبلة ستشهد فرض غرامات بحق الكيانات السياسية التي لم تمتثل للإنذار الذي أصدرته المفوضية الخاص بضرورة رفع الملصقات والدعايات والاعلانات الانتخابية الموضوعة على الأماكن غير المخصصة'. مؤكدة: 'ان العقوبات تشمل فرض غرامات مالية تتراوح بين ١٠٠ ألف الى ٥٠ مليون دينار عراقي. وهنالك عقوبات أخرى ستفرض على الكيانات السياسية تتعلق بحرمان الكيان السياسي من الأصوات بالنسبة للجرائم التي ترتكب يوم الاقتراع، والمبينة في نظام الجرائم والعقوبات الانتخابية'.

في غضون ذلك قال عضو مجلس النواب عن تيار الإصلاح الوطني جابر الزيادي: 'ان الخروقات الانتخابية واضحة الان خلال الحملة الدعائية فهناك كثير من الكيانات السياسية لاتطبق القانون ولاتتبعه'. واضاف: 'ان القانون يؤكد على ان الموظف مال عام ولايمكن تسخيره في خدمة الخاص الا اننا نرى ان هناك تسخير في هذا الجانب لبعض القوائم الانتخابية وهناك من يستخدم اجهزة الدولة للدعوة لكيانه'. وكشف ان هناك حكومة محلية في احدى المحافظات تستخدم اجهزة الدولة لدعم كيانها وهذا خرق كبير لكون ان المحافظ هو موظف للجميع وليس لجهة معينة'. واشار الى: 'ان هناك من يرفع اسم المرجعية الدينية وهناك من يوزع الأموال ويستحلف المواطنين لانتخابه'.

ولفت الزيادي الى: 'ان الخروقات تكون على مستوى الكيانات اما العاملون في مفوضية الانتخابات فهم بعيدون عن هذه الخروقات وستجري العملية داخل المحطة الانتخابية بكل نزاهة'.

في حين ذكر عضو مجلس النواب عن كتلة الائتلاف العراقي الموحد عباس البياتي: 'ان هناك من يريد ان يزيح المنافسين في انتخابات مجالس المحافظات عن طريقه بسبل وطرق غير مشروعه.

وقال: 'ان هناك بعض الظواهر السلبية برزت هذه الايام من تمزيق الملصقات الانتخابية وغيرها تهدف الى ارباك العملية الديمقراطية في العراق وتنم عن عقلية دكتاتورية'.

واضاف: 'ان الذي يريد ان ينافس في الانتخابات فيجب ان تكون المنافسة على اساس البرنامج والحجة والكفاءة الا ان هناك من يبتعد عن هذه المبادىء وينتهج طرق غير ديمقراطية في محاولة منه لازاحة المرشحين الاخرين باللجوء الى بعض الاساليب التي لايحبذها الشارع العراقي'.

واشار البياتي الى: 'ان الناخب له كامل حريته في اختياره ولايجوز لاي كيان ان يجبره على انتخاب جهة ما ومصادرة حريته وارادته وهذه مسؤولية تقع على عاتق جميع القوى السياسية بالاضافة الى مسؤولية الحفاظ على الاجواء الانتخابية الديمقراطية'.

الا ان النائب عن القائمة العراقية الوطنية الشيخ خير الله البصري اكد:'انه لايتوقع ان تمر الانتخابات من دون حصول خروقات وتزوير لكن ما نامله ان تكون هذه المرة بشكل محدود'. واضاف:'انه لايمكن ان تكون أي انتخابات في العالم نزيهة مئة بالمئة اذ لابد من ان تكون هناك بعض الخروقات، ونحن لدينا في العراق من زرع انصاره ومؤيديه في كل المواقع وهؤلاء سيعملون على نصرة قوائمهم الانتخابية بشتى السبل'.

واشار البصري الى: 'ان التزوير اصبح مهنة وعلما وفيه ابتكارات جديدة وهو موجود في كل بلدان العالم ونامل ان يكون في الانتخابات المقبلة لمجالس المحافظات بشكل اقل نتيجة الاجراءات التي وضعتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.' فيما رأى رئيس المستشارين في حزب الفضيلة الاسلامي القاضي جعفر الموسوي: 'ان جهات عدة تحاول عرقلة الانتخابات بشتى السبل والوسائل .'واضاف:'ان هناك جهات سياسية تعمل على عرقلة الحملة الانتخابية التي اطلقتها مفوضية الانتخابات لمرشحي مجالس المحافظات المقبلة'.

واشار الموسوي الى: 'ان هذه الجهات لاتفقه من السياسة والعمل الديمقراطي شيئا ونحن ننصحها بالابتعاد عن هذه الممارسات لانها تقع تحت طائلة قانون العقوبات العراقي'. وقال الامين العام لمنظمة انصار الرسالة في العراق مازن مكية: 'إن العملية الانتخابية تشهد بشكل واضح توظيف القوى المتصدرة للإمكانات العامة التي يتحكمون بها والسلطة التي يهيمنون عليها في الحملة الانتخابية بما يخل كثيرا بتوازن القدرة وتكافؤ الفرص بين الكيانات المتقدمة لخوض الانتخابات'.

واضاف :' ان ما يميز هذه الحملة هو التفوق الواضح لتلك القوى في الحملة الدعائية والتي تتطلب موارد ضخمة لا قبل لبقية المتنافسين عليها، وما تقوم به هذه الجهات من استغلال واضح لمواقع السلطة وممتلكات الدولة واجهزتها ودوائرها في هذه الحملة دون ان يكون ادنى موقف من المفوضية العليا للانتخابات وهيئة النزاهة ازاء هذه الحالة الواضحة، وذلك ما يشكل خرقا فاضحا للممارسة الديمقراطية والعملية الانتخابية'.

واوضح مكية: 'ان من المظاهر التي تميزت بها العملية السياسية تسابق القوى المتصدرة على الانفراد بمقاليد الحكم والاستئثار به ما استطاعت وما عكسته من آثار سلبية على مشروع بناء الدولة العراقية الجديدة وعلى الممارسة الديمقراطية في العراق بشكل عام.

استعادة الاف القطع الاثرية

الداخلية تعمم عن طريق الأنتربول مواصفات الأثار العراقية المسروقة

بهرا- متابعات

قامت وزارة الداخلية بتعميم مواصفات وأرقام أكثر من تسعة الاف قطعة اثرية، سرقت في أعقاب دخول القوات الأميركية الى بغداد، من خلال منظمة الانتربول.

وأكد مصدر في الوزارة أن العراق شارك مؤخرا في مؤتمر خاص بسرقة الآثار والممتلكات الثقافية، مضيفا ان الوفد العراقي قدم مقترحات عدة من المقرر ان تصاغ على شكل قرارات أهمها ضرورة العودة الى مكتب العراق في حال ظهور اية قطع اثارية في العالم للتأكد منها ومقارنتها بالآثار المسروقة من المتحف الوطني والمواقع الاثرية المختلفة، اضافة الى ربط تهريب وسرقة الاثار بالاعمال الارهابية بسبب سهولة الحصول على اموال طائلة من جراء الاتجار بالآثار والافادة منها في دعم العمليات الارهابية.

استعادة الاف القطع الاثرية

وفي سياق متصل أفاد مسؤول أمني عراقي بأن وزارة الداخلية العراقية استعادت أكثر من ٥٥٠٠ قطعة أثرية عراقية سرقت بعد الإطاحة بالرئيس العراقي الراحل صدام حسين، مشيرا إلى أن أغلبها رصد في دول متعددة.

وقال العميد صلاح الدين مهدي الطائي رئيس المكتب المركزي الوطني للانتربول في وزارة الداخلية في حديثه لاحدى الصحف البغدادية: 'قام المكتب بتعميم مواصفات وأرقام تسعة آلاف ٣٣و قطعة أثرية سرقت خلال الأحداث التي رافقت سقوط النظام المباد من خلال منظمة الانتربول'. وأضاف هناك متابعات مستمرة لحركة الآثار العراقية ومنع تداولها في الأسواق العالمية لحين استعادتها وانه تم رصد أغلبها في دول عدة من بينها إسرائيل'.

وتابع:تم حتى الآن استعادة نحو ٥٥٠٠ قطعة أثرية من دول عدة من بينها ١٥٢ قطعة من لبنان.. المكتب بصدد تسلم قطعة أثرية نفيسة عبارة عن رأس الملك الآشوري سنطروق موجودة حاليا في لبنان'.

نحو عشرة الاف نازح في الحمدانية

بهرا- متابعات

ذكر مصدر مسؤول في وزارة الهجرة والمهجرين، الجمعة، ان هناك نحو عشرة الاف عائلة نزحت الى قضاء الحمدانية بين عام ٢٠٠٤ ومنتصف العام الماضي. وقال مصدر من دائرة الهجرة والمهجرين في قضاء الحمدانية ان عدد العوائل النازحة الى القضاء 'منذ عام ٢٠٠٤ الى بداية عام ٢٠٠٨ هو ثمانية الاف عائلة'. وأوضح ان هذا العدد يشمل فقط العوائل التي تم تسجيلها في مكتب الدائرة بالحمدانية استنادا الى استمارات خاصة لهذا الغرض.وذكر ان ١٥٠٠عائلة اضيفت الى العدد بعد منتصف العام المنصرم ما يرفع المجموع الكلي لعدد العوائل النازحة الى الحمدانية وحدها ما يقارب العشرة الاف عائلة.

الجمعية العامة للامم المتحدة تحث على هدنة بغزة

بهرا- متابعات

مع دخول العمليات العسكرية الإسرائيلية السبت، أسبوعها الرابع في قطاع غزة، تسببت قذيفة إسرائيلية استهدفت مدرسة تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" في بلدة 'بيت لاهيا' شمال قطاع غزة في مقتل طفلين فلسطينيين شقيقين وجرح ١٣ آخرين، لترتفع حصيلة القتلى الفلسطينيين حتى الآن إلى أكثر من ١١٧٨ قتيلا وقرابة ٥٣٠٠ جريحا.

وقد دعت الجمعية العامة للامم المتحدة في قرار غير ملزم يوم الجمعة الى وقف فوري ودائم لاطلاق النار في غزة رافضة نصا اكثر تشددا من جانب مجموعة من الدول الاسلامية واللاتينية. حيث أيدت ١٤٢ دولة للقرار واعتراض اربع دول وامتناع ثماني دول عن التصويت. وصوتت ضد القرار اسرائيل والولايات المتحدة وجزيرة نارو بالمحيط الهادي والتي رأت ان القرار متحيز ضد اسرائيل.

وعرضت اللوحة الالكترونية اعتراض فنزويلا على القرار على الرغم من اعلان مندوبها انه امتنع عن التصويت. ورأت فنزويلا ان القرار متساهل اكثر مما يجب مع اسرائيل. وجاء قرار الجمعية العامة مماثلا للقرار الذي اصدره مجلس الامن الدولي في الاسبوع الماضي. ولم تستجب اسرائيل التي هاجمت قطاع غزة في ٢٧ كانون الاول في محاولة لوقف اطلاق صواريخ من غزة وحركة المقاومة الاسلامية 'حماس' لنداء مجلس الامن الدولي بوقف اطلاق النار.

ومثل قرار مجلس الامن يدعو القرار الذي صدر يوم الجمعة الى 'وقف لاطلاق النار بشكل فوري ودائم ويتم احترامه ويؤدي الي الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من قطاع غزة'. وصيغ هذا النص في مفاوضات جرت بين الاتحاد الاوروبي ورياض منصور ممثل السلطة الفلسطينية وأيدته الدول العربية المعتدلة. وكانت مجموعة صغيرة من الدول الاسلامية الراديكالية واللاتينية برئاسة الاكوادور قد حاولت جعل الجمعية توافق على نص ينتقد اسرائيل بحدة.

وقال منصور خلال الجلسة ان هذا النص كان سيؤدي الى انقسام الجمعية العامة للامم المتحدة ويقدم 'هدية' لاسرائيل. وتضمن نص الاتحاد الاوروبي - الفلسطيني عبارة اعترض عليها الراديكاليون تقول'لابد من حماية المدنيين الفلسطينيين والاسرائيليين ولابد من انهاء معاناتهم'.

ورغم ذلك رفض السفير الاسرائيلي ميراف ايلون شاهار هذا القرار بوصفه 'ناقصا بشكل كبير ومنحازا بشكل صارخ'. وقال السفير الاميركي اليخاندرو وولف ان القرار 'ليس ضروريا ولا مفيدا' لان مجلس الامن تحدث من قبل وجهود السلام جارية.

وقال السفير السوري بشير جعفري ان الغالبية التي ساندت القرار الذي صدر ليست هي من يحتاجه الشعب الفلسطيني.

التصويت على وقف أحادي الجانب لإطلاق النار

توقع أن تصوت الحكومة الإسرائيلية خلال اجتماعها الوزاري الأمني المصغر السبت، على وقف لإطلاق النار أحادي الجانب، وسط مشاورات مكثفة يجريها المسؤولون المصريون في القاهرة مع ممثلين عن حركة المقاومة الإسلامية 'حماس' وإسرائيل وبشكل منفرد للتوصل إلى اتفاق حول التهدئة.

وكانت وسائل الإعلام الإسرائيلية قد ذكرت الجمعة، أن الحكومة الإسرائيلية ستصوت مساء السبت على الخطة، التي تأتي بعد أقل من ٢٤ ساعة على توقيع واشنطن وتل أبيب على مذكرة تفاهم تهدف إلى وقف تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة. وقالت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس، في مؤتمر صحفي جمعها مع نظيرتها الإسرائيلية تسيبي ليفني، بعد التوقيع على المذكرة إن الاتفاق يضمن عدم إطلاق صواريخ من غزة. وأضافت إن حل الدولتين هو الطريق الوحيد للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء.

وأضاف أن المقاومة ستستمر في حالة وقف إطلاق نار إسرائيلي من جانب واحد مع بقاء قوات الإحتلال في غزة. يذكر أن وفد حماس يعود إلى القاهرة اليوم لبحث المبادرة المصرية بعد تلقي مصر الرد الإسرائيلي على المبادرة. وقد عاد الموفد الإسرائيلي مستشار وزارة الدفاع الإسرائيلية عاموس جلعاد وشالوم تيرجمان، المستشار الدبلوماسي لرئيس الوزراء، من القاهرة الجمعة، بعد إجراء جولة مفاوضات جديدة مع المسؤولين المصريين بشأن الهدنة، وتلقيا التفاصيل حول خطة مصر من أجل وقف تهريب الأسلحة إلى القطاع عن طريق معبر فيلادلفي. ولدى عودتهما، اجتمعا مع رئيس الوزراء أيهود أولمرت ووزير الدفاع إيهود باراك، وعقب الاجتماع صدر بيان تم الإعلان فيه عن أن المحادثات مع رئيس الاستخبارات المصرية بشأن وقف إطلاق النار حققت تقدما ملموسا. وأشار مسؤول إسرائيلي أن القوات الإسرائيلية ستبقى في قطاع غزة بعد سريان وقف إطلاق النار الأحادي الجانب.

مذكرة تفاهم

من ناحية أخرى، وقعت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليسا رايس مع وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني مذكرة تفاهم تهدف إلى مكافحة تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة حماس، معربة عن الأمل في وقف إطلاق نار 'قريب جدا'.

بسبب عدم وجود رئيس له

البرلمان ينقسم بين ان تحول جلساته الى تداولية وبين مصرين على الاستمرار بالجلسات

بهرا- خاص

اثار عقد جلسات مجلس النواب بعد استقالة رئيسه السابق محمود المشهداني حفيظة عدد من النواب لكون ان هذه الجلسات غير قانونية وطالبوا بان تكون جلسات تداولية اذا لم يتم انتخاب رئيس للبرلمان فيما يرى اخرون ان هذه الجلسات قانونية وبعضهم عد ان الدستور هو الفيصل في ذلك.

وقال نائب عن كتلة الفضيلة البرلمانية ان مجلس النواب رأى ان لا وجود لخروقات قانونية باستمرار المجلس بجلساته لحين اختيار رئيس جديد له. واضاف: 'ان هناك رأيا طرح من قبل جبهة التوافق بضرورة عدم استمرار المجلس بجلساته لحين انتخاب رئيس جديد له. واوضح: 'ان الرأي الذي قابل هذا الرأي هو ضرورة الاستمرار بالجلسات من اجل ان يتم المجلس القوانين العالقة'.

من جانبه اعلن النائب عن جبهة التوافق العراقية هاشم الطائي ان جلسات مجلس النواب ستبقى تداولية لحين الانتهاء من تسمية رئيس له.

وقال: 'ان جلسة اليوم وجلسات الايام المقبلة ستكون تداولية لحين النظر بتسمية رئيس لمجلس النواب لأنه وبحسب الدستور لا يجوز عقد الجلسات دون رئيس للمجلس'.

الا ان الخبير القانوني طارق حرب رئيس جمعية الثقافة القانونية قال ان لا مشكلة قانونية في حال عدم اختيار رئيس لمجلس النواب بدلا من الرئيس المستقيل محمود المشهداني. واوضح ان الدستور العراقي والنظام الداخلي ذكر انه في حال غياب رئيس مجلس النواب ، فان النائب الاول للرئيس يحل محله، وكلمة 'الغياب' تعني الاستقالة والاقالة والسفر والمرض والاجازة وغيرها. واشار حرب الى امكانية اقرار مجلس النواب الموازنة العامة وقانون النفط والغاز وقانون العلم قبل تسمية رئيس المجلس.

فيما قال عضو مجلس النواب عن تيار الإصلاح الوطني جابر الزيادي: 'ان البرلمان ممكن ان يدار من قبل النائب الاول لرئيس مجلس النواب في حال عدم وجود رئيس المجلس'.

واضاف: 'في حال حصول اعتراضات وكما هو موجود الان على عقد الجلسات مع غياب او استقالة رئيس البرلمان فان المرجع هو الدستور والنظام الداخلي للبرلمان وعلى اللجنة القانونية ان توضح ذلك وعدم الدخول في مجادلات وتفسيرات'. واشار الزيادي الى انه: 'اذا استمر الوضع والاشكالات القانونية في هذه المسالة ممكن ان نلجأ الى المحكمة الاتحادية بغية الوصول الى الصيغة القانونية لهذه الجلسات وقانونيتها'.

من جهته قال النائب عن الائتلاف العراقي الموحد عباس البياتي انه لايمكن تعطيل جلسات مجلس النواب بسبب رئيس البرلمان.

واضاف:' ان على جميع الكتل السياسية ومجلس النواب ان يمضي بتشريع القوانين لان مصالح المواطنين والشعب لايمكن ان تعطل بسبب عدم وجود رئيس للبرلمان'.

واوضح: 'ان لدى مجلس النواب قوانين مهمة منها الموازنة الاتحادية التي لاتتحمل ان ينظر بها لحين انتخاب رئيس للبرلمان لانها تتعلق بمصالح الحكومة'. في حين قال النائب سليم عبد الله:' ان جبهة التوافق عندما اعلنت ان جلسات مجلس النواب يجب ان تكون تداولية لحين الانتهاء من تسمية رئيس للبرلمان فانها لاتريد تعطيل عمل البرلمان'.

واضاف :'ان وقت تسمية رئيس البرلمان اصبح قريبا ولا داعي لكل هذه المبالغات بهذا الشان'. واوضح عبد الله :'ان عمل مجلس النواب ليس فقط بالجلسات انما هناك امور يجب ان تنجزها اللجان في المجلس ومناقشتها ولذلك فان طلبنا كان باستمرار عمل اللجان وجعل الجلسات تداولية'.

يذكر ان هناك جدلا كبيرا حول اختيار رئيس لمجلس النواب بعد استقالة محمود المشهداني، اذ ان جبهة التوافق تصر على ان يكون المرشح منها بينما يريد التجمع التنسيقي ومجلس الحوار الوطني الذي انسحب من التوافق ، ان يكون اختيار الرئيس الجديد بعيدا عن المحاصصة.

وكان عدد من النواب اشاروا الى ان هناك مشكلة قانونية ستحدث في حال عدم شغل منصب رئيس مجلس النواب في الجلسة الاولى التي تلي جلسة استقالة رئيس المجلس لان النظام الداخلي ينص على وجوب ان يتم شغل منصب رئيس المجلس في اول جلسة.

يذكر ان رئيس مجلس النواب محمود المشهداني قدم استقالته في الثالث والعشرين من الشهر الماضي.

البرنامج الانتخابي لقائمة الرافدين

٥٠٤

برئاسة

الاستاذ يونادم كنا

عضو مجلس النواب

محافظة بغداد

شعورا بالمسؤولية تجاه محافظتنا العزيزة بغداد العاصمة،

و" من اجل بغداد امنة مزدهرة" ، تشارك قائمتنا – قائمة الرافدين "٥٠٤"، في انتخابات مجلس محافظة بغداد عبر المرشحة السيدة هناء عمانوئيل كوركيس القس، متطلعين تاييدها والتصويت لها لتكون عضوة في مجلس المحافظة، لتنفيذ برنامجنا التالي:

* متابعة تشريع قانون العاصمة وفقاً للمادة "١٢٤" من الدستور بما يؤمن لبغداد مكانتها المرموقة بين العواصم الكبرى في العالم ويستعيد دورها اقليميا وعالميا، ويضمن حقوقها وشراكتها في السلطة والثروة، حسب حجمها السكاني والجانب المعنوي، كونها العاصمة ووفق المعايير الدستورية، وضمان مشاركة ممثليها في المناصب العليا في الحكومة الاتحادية.

* دعم خطة فرض القانون وتعزيز الامن في كافة مناطق العاصمة وضواحيها وبصورة خاصة مرافق الخدمات العامة والاسواق والمناطق الاستثمارية، واتاحة الفرص للقطاع الخاص للمساهمة في توفير الامن.

* العمل على عودة المهجرين والنازحين وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم ، والتنسيق والتعاون مع المؤسسات الحكومية المعنية لتنفيذ ذلك.

* تعزيز وترسيخ ثقافة الولاء للوطن ووحدة المجتمع عبر:

– نبذ سياسات المحاصصة الطائفية والتمييز والاقصاء والتهميش، واعتماد مبدأ الكفاءة والولاء الوطني في التوظيف والاستخدام وتبوء المناصب.

– تقليص الهوة والفوارق بين مناطق بغداد في الجوانب الخدمية والتنمية، وتطوير اقضية اطراف العاصمة وتمدين الارياف.

– اعتماد ودعم برامج توعوية اعلامية، تربوية وثقافية ونشر ثقافة التسامح والحوار وقبول الآخر، على طريق تقوية وترسيخ اواصر وحدة النسيج الاجتماعي وتكامله وتحقيق العدالة.

* توفير الخدمات من الكهرباء والماء الصالح للشرب، وانشاء المجاري والمستشفيات المتطورة والمدارس والجامعات والاسواق العصرية والحدائق والمتنزهات العامة، ومعالجة البيئة من التلوث، وتوفير السكن لعوائل الشهداء وذوي الدخل المحدود.

* تطوير النظام المروري لمعالجة الاختناقات في العاصمة عبر استكمال نظام المجسرات والانفاق في التقاطعات الرئيسية والاسراع بتنفيذ مترو بغداد، وتنفيذ حملة كبرى لتبليط الشوارع وازالة الحواجز الكونكريتية وفتح كافة الطرق والجسور وازالة آثار العمليات العسكرية، وترميم الواجهات والمنشآت والمعالم التي تعرضت للتشويه أو التخريب.

* معالجة الفقر ورفع الدخل السنوي، عبر اطلاق حملة الاستثمار والتي من خلالها يتم احتواء البطالة وتوفير فرص العمل للمواطن وذلك عبر:

– تخصيص اراض ومساحات كافية للاستثمار في كافة القطاعات منَ الاسكان والخدمات والتجارة والصناعة والزراعة، ومعالجة مشكلة ملكية الاراضي المخصصة للاستثمار لتؤول ولاية التصرف بها لهيئة استثمار العاصمة.

– تخصيص ميزانية لتغطية قيام الاستملاكات وانشاء البنى التحتية لمناطق الاستثمار من طرق وماء ومجار وكهرباء وفرز وتخطيط.

– تحرير ضفاف دجلة من احتكار القصور والدوائر الحكومية المتجاوز عليها واستغلالها لاغراض السياحة، اضافة الى تهذيب ضواحي دجلة وتهيئة مساحات وفضاءات جديدة بين الكورنيش والنهر للاستثمار السياحي.

* تبني مشاريع رعاية اجتماعية تضمن حقوق الارامل وعوائل الشهداء والاطفال وذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير فرص دمجهم في المجتمع، ودعم فعاليات وانشطة المرأة الهادفة لرفع قدراتها وتعزيز دورها ومكانتها في المجتمع، وتهيئة مستلزمات رعاية الحركة الرياضية والشبابية من التخصيصات المالية، والتجهيزات